الفصل السادس

ائتلاف فخصومة

رجاء المصريين فى الائتلاف – سعد باشا يؤيده بكل قوة – الشعور بأن عهداً جديداً استفتح – الملك فؤاد ونهضة الإصلاح – التمثيل السياسى ، والجامعة – طلعت حرب وبنك مصر وشركاته – إصلاح الأداة الحكومية ولا مركزية الحكم – تأليف لجنتين لبحثهما – العقبات فى سبيل اللجنتين – أزمة الجيش – حسن التفاهم لتحديد علاقات مصر وإنجلترا – نزاهة عدلى باشا وشدة تحرجه – استقالة عدلى باشا وتضامن زملائه الوزراء معه – سعد باشا يعود من مسجد وصيف وينجح فى إقناع ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة بعد موافقة عدلى باشا – ثروت باشا يضاعف الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا – إعجاب سعد به وتأييده له – مرض سعد ووفاته – مصطفى النحاس باشا ينتخب رئيساً للوفد – الشعور باضطراب الائتلاف – مقال : نريد ائتلافاً خالصاً – محمد محمود باشا يريد أن ينشر فى السياسة أن المقال لا يعبر عن رأى الحزب فلا أسمح بالنشر فينشر كلمته فى الأهرام – الوزارة ترفض مشروع ثروت ، تشمبرلن فيستقبل ثروت باشا – النحاس باشا يؤلف وزارة ائتلافية – الخلاف على قانون الاجتماعات – استقالة محمد محمود باشا وآخرين – إقالة النحاس باشا وتأليف محمد محمود باشا الوزارة الجديدة – الدكتور حافظ عفيفى يشترك فيها – أحمد خشبة باشا يترك الوفد ويشترك فى الوزارة الجديدة – اجتماع الأحرار الدستوريين بدار عبد الرازق – سفرى إلى النمسا للاستشفاء .

اجتمع برلمان الائتلاف فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ ، برياسة حسين رشدى باشا الذى عين رئيساً لمجلس الشيوخ فى ٢٣ مايو . وأذن جلالة الملك فؤاد ، فألقى عدلى باشا على المؤتمر خطاب العرش . وبعد انتهاء الحفلة انعقد مجلس النواب ، واختار سعد زغلول باشا رئيساً له . وكذلك عادت الحياة النيابية إلى مصر ، بعد أن ظلت معلقة منذ حل البرلمان الأول فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ . فلا يمكن بطبيعة الحال أن يحسب انعقاد البرلمان فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ، وهو لم يدم أكثر من بضع ساعات صدر المرسوم بعدها بحله ، عوداً لهذه الحياة النيابية .

وكان رجاء المصريين فى وزارة الائتلاف وفى برلمان الائتلاف عظيماً . كانوا يأملون أن تطرد نهضة البلاد فى شئونها الداخلية ، وفى شئونها الخارجية ، بفضل ما عرف عن عدلى باشا من نزاهة ونبل وسمو قصد وسعة أفق ، وما عرف عن ثروت باشا وزير الخارجية من براعة

سياسية شهد بها الجميع ، وبفضل هذا الائتلاف الذى جمع الأمة كلها فى صعيد واحد فوحد كلمتها وقوى عزمها ، وبفضل ما أبداه سعد باشا من تأييد صادق لهذا الائتلاف وحرص على تقويته وتوثيق عراه .

والواقع أن سعد باشا كان مؤمناً بهذا الائتلاف وضرورته إيماناً صادقاً . لقد دلته التجارب فى السنوات الأخيرة ، من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٦ ، على أن قوى الشعب المصرى تواجه من العواصف والأعاصير مالا سبيل لها إلى التغلب عليه إلا إذا كانت مجتمعة متآزرة فى صدق قصد وإخلاص طوية . أما إن تفرقت هذه القوى فقد ظفر بها خصومها ، وظفروا لذلك بما يبتغونه من تعطيل لحقوق الوطن ولحرية بنيه . ألم يذهب عدلى باشا فى سنة ١٩٢١ لمفاوضة الإنجليز والخلاف قائم بينه وبين سعد باشا ، فإذا هذا الخلاف يتخذ حجة من جانب وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ، ليتشدد فى مطالبه ، وليضطر عدلى باشا إلى قطع المفاوضات والعودة إلى مصر ليرفع استقالة وزارته إلى صاحب العرش ؟ ! ألم يجد الإنجليز فى هذا الخلاف ما يسر لهم القبض على سعد باشا وطائفة من أصحابه ، ونفيهم إلى سيشل ، ثم نقل سعد إلى جبل طارق ؟ ! ألم يتولَّ سعد باشا الوزارة الدستورية الأولى ، والخلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين على أشده ، وهو مع ذلك معبود الشعب ، فلا يصد مقامه من الشعب صديقه المستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية عن أن يرده ، حين ذهب يفاوضه ، صفر اليدين ؟ ! ألم يكن هذا الخلاف هو السبب فى تعطيل الحياة الدستورية بعد ثمانية أشهر من انعقاد البرلمان الأول ؟ ! طبيعى إذن أن يجد سعد باشا فى هذا كله ما يحمله على تأييد الائتلاف الذى يجمع كلمة الأمة عن إيمان صادق .

ولقد بلغ من إيمانه بهذا الائتلاف أن وقف يشيد بوطنية عدلى باشا وزملائه السياسيين ، وأن دعا ليكون الائتلاف اندماجاً تنسى معه الأحزاب وجودها وتصبح كلها كتلة واحدة . صحيح أن بعضهم فسر الغرض من هذه الدعوة بالحرص من جانب سعد على أن يكون هو على رأس الأمة مجتمعة فى هذا الاندماج . لكن سعداً لم يكن يومئذ بحاجة إلى هذه الرياسة ، ولم يكن وقد نيف على السابعة والستين ليطمع فى أن يبلغ أكثر مما بلغه من محبة الشعب إياه وتقدير خصومه المصريين وغير المصريين له . ولقد زاد هذا كله الناس رجاء فى الائتلاف ، وأملا فى أن يثمر من النتائج غاية ما يطمع كل مصرى فيه .

وكان طبيعياً أن يملأ هذا الشعور قلوب المصريين وجوانحهم . فمنذ أعلن الملك فؤاد •

مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ومنذ انسحب المستشارون الإنجليز من الوزارات فلم تبق لأجنبي فيها كلمة ، بدأ النشاط يدب فى أرجاء البلاد ، وشعر كل إنسان ، برغم بقاء القوات البريطانية فى مصر ، بأن عهداً جديداً استفتح ، وأن مصر يجب أن تسرع الخطى فى سبيل التقدم لتدرك ما فاتها من أشواط فى سباق الأمم . كان ذلك شعور الشعب ، وكان ذلك شعور الصفوة المتعلمة منه ، وكان ذلك شعور الساسة المسئولين فيه ، وكان ذلك شعور الملك فؤاد الذى حرص أصدق الحرص على أن تنهض البلاد سراعاً لتكون جديرة باحترام الأمم المتمدينة جميعاً ، فيسمو بذلك مقام عرشه ، وتسمو بذلك كلمته .

وكان تمثيل مصر فى الدول الأخرى فى مقدمة ما فكر فيه الملك فؤاد . فلم تلبث وزارة الخارجية ، حين عادت إلى الحياة بعد إعلان مصر دولة مستقلة ، أن بدأت تنظم وجودها ، وأن بدأت بعد ذلك تفكر فى تنظيم التمثيل الخارجى على أنه مظهر نشاطها ، ومظهر استقلال مصر فى الحلبة الدولية . وعنى الملك فؤاد بهذا الأمر عناية شخصية ، برغم علمه بأن مصر قد حرمت التمثيل الخارجى أجيالا طويلة ، وأن الكفايات اللازمة لهذا التمثيل لا يمكن أن توجد بين عشية وضحاها . لكنه قدر أن وجود العضو يهيؤه للمران على أداء واجبه ، ولإتقان هذا الواجب مع الزمن ما وجدت فيه المؤهلات الصالحة لهذا الإتقان .

ثم إن الملك فؤاد لم ينس يوماً أنه كان على رأس الجامعة المصرية الأهلية ، وأن قيام جامعات علمية فى مصر من أسس النهضة الصحيحة للبلاد . لهذا رحب فى سنة ١٩٢٥ بإنشاء جامعة حكومية تضم كلية الآداب. وكلية الحقوق الأهلية ، وتضم المدارس العليا للحقوق والطب والهندسة والزراعة والتجارة فتصبح من كلياتها ، وتنشأ فيها كلية للعلوم ؛ وكذلك تألفت الجامعة المصرية الحكومية من هذه الكليات السبع . وكان توجيه الملك فؤاد فى الناحية العلمية سامياً فوق كل اعتبار ، قائماً على أساس من أن العلم لا وطن له . ولهذا اختارت مصر طائفة من كبار العلماء الأجانب ليكونوا عمداء أو أساتذة للكليات ؛ فكان عميد كلية الآداب بلجيكياً ، وكان عميد كلية الهندسة سويسرياً ، وكان عميد كلية الحقوق فرنسياً . كذلك اتجهت عناية الملك فؤاد فأصبحت للجامعة وكلياتها مبان فخمة ، لا تزال حتى اليوم شاهدة بحسن توجيهه .

وقد شملت النهضة التى أعقبت إعلان استقلال مصر ، غير التمثيل السياسى والتعليم الجامعى ، نواحى الحياة فى مرافق الدولة جميعاً . لكن هذه النهضة كانت فى بدايتها فلم يكن بد من أن تطرد ، وأن تساوى جهد البلاد فى سعيها لاستكمال استقلالها أو تزيد عليه .

ولم تكن هذه النهضة حكومية فحسب ، بل كانت شعبية كذلك . فمنذ سنة ١٩٢٠ دعا محمد طلعت حرب بك لتأسيس شركة أنشأت بنك مصر ، أول مؤسسة مصرفية مصرية . أنشأته متواضعاً برأس مال ثمانين ألفاً من الجنيهات ؛ وأنشأته والناس فى ريب أى ريب من مقدرته على منافسة المؤسسات المصرفية الأجنبية الكثيرة الموجودة فى البلاد ، والتى كانت تتمتع بحماية الدولة التى تنتمى إليها ، وتتمتع كذلك بمزايا الامتيازات الأجنبية القائمة فى البلاد . لكن هذه المؤسسة المصرفية الأولى لم تلبث ، حين بدأت عملها ، أن وجدت من تأييد المصريين جميعاً لها ومن إقبالهم عليها ما طمأن الذين اكتتبوا فى أسهمها ، والذين كانوا يظنون يوم اكتتبوا أنهم يتبرعون ولا رجاء لهم فى ربح للمال الذى يتبرعون به ، بل لا رجاء لهم فى استرداد هذا المال ذاته . اطمأن المكتتبون إلى نجاح المؤسسة ، وإلى أنهم وظفوا أموالهم فى عملية رابحة . ولم تمض سنوات قلائل على قيام البنك حتى بدأ الرجاء فيه يقوى إلى غير حد . وشجع ذلك طلعت حرب ، فلم يكتف بهذه المؤسسة المصرفية تقوم بالأعمال التى تقوم بها مثيلاتها ، بل بدأ بدراسة حاجات مصر الصناعية وبتأليف شركات صناعية مختلفة ، يساهم فيها البنك ، وتستغل موارد البلاد التى كانت مهملة أو كان استغلالها وقفاً على الأجانب المقيمين بمصر ، وعلى رءوس الأموال الأجنبية الموظفة فى هذه الموارد ، والتى كانت تكسب من استغلالها أرباحاً لا تدور بخلد إنسان .

لم يكن مفر ، والنهضة عامة متوثبة على هذا النحو ، من أن تفكر وزارة الائتلاف فى مسايرتها ودفعها إلى الأمام . على أنها رأت البرلمان يوجهها إلى ناحيتين جوهريتين من نواحى الإصلاح : ناحية الأداة الحكومية والموظفين الذين يقومون بأمرها ، وناحية نظام الحكم والعمل على لا مركزيته .

والواقع أن هاتين المسألتين الجوهريتين كانتا إذ ذاك تشغلان بال الرأى العام المثقف . ذلك بأن الموظفين ازداد عددهم فى أثناء الحرب زيادة كبيرة اقتضتها موجبات الحرب ، كما ازدادت مرتباتهم بسبب تضخم العملة وغلاء المعيشة تبعاً لهذا التضخم . ولم تكن مصر منفردة بما حدث من ذلك ، بل حدث مثله فى إنجلترا وفرنسا وغيرهما من البلاد التى كانت تحمل عبء الحرب بطريقة مباشرة . وقد ألفت إنجلترا لجنة (اِرِكْ جِدسْ) لتصفية هذه الحال ، فصفتها على نحو أعاد الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب أو تكاد ، كما عالجت فرنسا مشكلة الموظفين علاجاً حاسماً ذهب فيه (بوانكاريه) إلى حد أن ألغى محاكم وإدارات رأى الحاجة غير ماسة إليها ، ورأى لذلك فى بقائها تشجيعاً على التواكل والإسراف .

أليس يجدر بمصر أن تحذو حذو فرنسا وحذو إنجلترا ؟ لهذا تألفت لجنة برلمانية حكومية ، بالاتفاق بين برلمان الائتلاف وحكومته ، لمعالجة هذه المشكلة . وطمع الناس فى ألا يستغرق عمل اللجنة زمناً أطول مما استغرقه عمل لجنة (جدس) ، وأن تنتهى إلى اقتصاد محسوس فى عدد الموظفين وميزانيتهم .

وتألفت لجنة برلمانية كذلك لمعالجة مسألة اللامركزية . وقد كان نظام الحكم فى مصر مركزياً إلى أبعد الحدود قبل صدور الدستور ، وإلى يوم تأليف هذه اللجنة . فلم يكن للهيئات النيابية المحلية ، مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية ، سلطان نافذ ، بل كان رأيها استشارياً بحتاً ، برغم ضيق اختصاصها . وكانت هذه الهيئات خاضعة لرئيسها الموظف ، مدير الإقليم أو محافظ المدينة أو مأمور المركز ، خضوعاً تاماً لأنه هو المنفذ لما تعتمده الحكومة من قراراتها ، ولأنه هو الذى يرفع هذه القرارات إلى الجهة المختصة مشفوعة برأيه فى إقراراها أو رفضها أو إرجائها . وكان هذا التركيز طبيعياً فى عهد لم يكن لمجلس الشورى ولا للجمعية العمومية ، ولم يكن للجمعية التشريعية التى حلت محلهما سنة ١٩١٣ — أى اختصاص نهائى إلا فى مسائل محدودة . وكان هذا التركيز طبيعياً فى عهد لم تكن الكلمة فيه للأمة ، بل كانت للمستشار الإنجليزى ، وللعميد الإنجليزى صاحب الرأى النافذ فيما دَقَّ وجَلّ من شئون البلاد . أما وقد صدر الدستور ، ونص فى الباب الخامس منه على أن الهيئات المحلية تمثل القرية أو المدينة أو الإقليم ، وأنها تؤلف بطريق الانتخاب فيما عدا استثناءات محصورة — فقد وجب أن ينتهى عهد التركيز وأن تحل اللامركزية محله ، وأن يكون للهيئات المحلية اختصاص واسع ، وأن تكون قراراتها نافذة ما لم تتعارض مع الدستور أو مع القوانين أو مع مصلحة عامة ظاهرة .

كان الرأى العام يتوقع أن تتم كل من اللجنتين عملها بعد أسابيع من تأليفها ، وأن تتقدم بتقاريرها إلى البرلمان ليقر مشروعات القوانين التى تنظم الهيئات المحلية ، ويوافق على تقرير لجنة الموظفين . لكن الدورة الأولى لبرلمان الائتلاف امتدت إلى شهر سبتمبر ، ولم يقدم إلى البرلمان تقرير من أى من اللجنتين ، بل بدأنا نسمع أنهما تلاقيان صعوبات لا يسهل التغلب عليها . من ذلك أن لجنة اللامركزية اقترحت ألا يكون رئيس الهيئات المحلية موظفاً ، فلا يكون رئيس مجلس المديرية هو مدير الإقليم ، ولا يكون رئيس المجلس المحلى هو مأمور المركز ، وهلم جـــراً . وسببت اقتراحها هذا بأن مدير الإقليم أو مأمـور المركز هـــو الذى يتولى تنفيذ القرارات التى تصدرها الهيئة ، فإذا كان هـــو رئيسها انقلبت الهيئة

لجنة أشبه ما تكون بلجان الموظفين فى الوزارات ، يسارع أعضاؤها إلى التماس رغبة رئيس اللجنة لتأييدها وتقديم الحجج التى تؤازرها . وهذا ما كان حادثاً بالفعل فى الهيئات المحلية المصرية . فأما إذا كان الرئيس منتخباً من أعضاء الهيئة كما ينتخب رئيس مجلس النواب ، وكان المدير أو المأمور مطالباً بالتنفيذ إلى أن تلغى السلطة التنفيذية القرار لمخالفته الدستور أو القوانين أو المصلحة العامة ، فإن ذلك يكون مؤيداً للصفة النيابية المحلية لهذه الهيئات ، ومؤيداً لفكرة اللامركزية على وجه صحيح . لكن هذا الاقتراح لقى معارضة شديدة من جانب السلطة التنفيذية . ولم يضعف من هذه المعارضة أن مجلس بلدى الإسكندرية المؤلف من مصريين وأجانب لم يكن يرأسه محافظ المدينة .

ولست حين أقول السلطة التنفيذية أقصد الوزارة ، بل أقصد الموظفين من وكلاء الوزارات ومن إليهم ممن تعودوا جمع السلطة فى أيديهم ، فليس يسيراً عليهم أن ينزلوا عنها ، ولذلك يسوقون الحجة تلو الحجة تدليلا على ضرورة الاحتفاظ بها . ولعل أقوى حججهم أن فى توسيع اختصاص الهيئات المحلية مع قلة كفاية أعضائها ما يضر العمل . وذلك حق يراد به باطل . فلا مفر من توسيع هذا الاختصاص ، والتعرض للأخطاء التى تنشأ عنه مع محاولة الحد من ضررها ، إذا أريد لهذه الهيئات أن تكون يوماً أداة صالحة فى الحياة العامة . ولا مفر من توسيع هذا الاختصاص إذا أريد احترام الدستور على وجه صحيح ، لأن الدستور ينص على هذا الاختصاص الواسع الذى يتناول مصالح الإقليم أو المدينة أو القرية ، و يضع العلاج لما قد حدث من تخطى هذه الهيئات حدود اختصاصها أو تعرض قراراتها للمصلحة العامة بسوء . ولا شىء كاحترام الدستور ، احتراماً صحيحاً ناشئاً عن الإيمان به وتقديسه ، يكفل قيام الحكم على أساس مستقر صالح . لكن الموظفين ، الذين عاشوا عشرات السنين والسلطة مركزة فيهم ، لا يعنيهم احترام الدستور بقدر ما يعنيهم الاحتفاظ بهذه السلطة ما أستطاعوا إلى ذلك سبيلا .

أما لجنة الموظفين ، فقد طال عملها كذلك لأنها اعتمدت فيه على الرؤساء من الموظفين أنفسهم . وكان هؤلاء الرؤساء ولا يزالون يرون فى زيادة عدد مرءوسيهم ، ولو لم يؤدوا عملا ذا بال ، ما يزيد فى سلطانهم وفى جاههم وما يرفع من مرتباتهم . ولم يكن أعضاء اللجنة يشعرون ، كما كان يشعر أعضاء لجنة (جدس) مثلا ، بأن دافعى الضرائب يجب أن يقتضوا من كل موظف مقابلا كاملا يعادل المرتب الذى يتقاضاه أو يزيد عليه . وقد كانت الضرائب محدودة بحكم الامتيازات الأجنبية ، وكان معظمها غير مباشر يجبى من الرسوم

الجمركية ومن رسوم الإنتاج فلا يشعر الرجل العادى بأنه هو الذى يدفعه للحكومة . وفى طبيعتنا معشر المصريين خشية (قطع العيش) ! فأين يذهب هؤلاء الموظفون الذين تستغنى عنهم الدولة ، وأكثرهم من ذوى الكفايات والمؤهلات المحدودة ؟ وأعضاء اللجنة لا يشعرون أكثر مما يشعر غيرهم من المصريين بحق دافع الضرائب . لهذا وقفوا أمام مطالب الرؤساء من الموظفين يحاولون التوفيق بينها وبين ما يريد البرلمان ، وطال وقوفهم أسابيع وشهوراً من غير جدوى .

ذكرت لمناسبة موقف الموظفين من اللجنتين ذلك الحديث الذى جرى بينى وبين سعد باشا زغلول ، حين قال : إن رئيس الوزارة يجد نفسه فى حيرة بين مطالب الأمة ، ومطالب الإنجليز ، ومطالب القصر ، ومطالب الموظفين . وأيقنت أن للموظفين ، وكانوا يومئذ أكثر طوائف الأمة تعليماً وثقافة ، ذلك السلطان الذى أشار إليه سعد باشا ، وأنهم يستطيعون فى بلد كمصر ، قليل فيها عدد المتعلمين مرتفعة فيها نسبة الأمية ، أن يعرقلوا كثيراً من الأعمال التى لا تروقهم ، أو التى تنقص من سلطانهم ومما يسمونه هيبتهم .

بينما يرقب الناس أعمال اللجنتين ، ويتتبعون ما يجرى فى برلمان الائتلاف وما تقوم به حكومة الائتلاف ، إذ نجم فى الجو حادث استرعى أنظارهم . هذا الحادث هو ما أسموه أزمة الجيش . ويرجع هذا الحادث إلى أن وزير الحربية ، أحمد محمد خشبه باشا ، فكر فى إدخال إصلاحات لتقوية الجيش أشار عليه بها مفتش الجيش المصرى ، وكان إنجليزياً . ولما كان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ينص على احتفاظ إنجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، فقد رأى مندوب إنجلترا السامى فى مصر ، لورد جورج للويد ، أن الحكومة المصرية تتخطى حدودها المرسومة فى التصريح إذا أدخلت أى تغيير على نظام الجيش المصرى أو أسلحته ، وذلك على الرغم من أن الجيش المصرى إذ ذاك كان فى إمرة ضباط ورؤساء من الإنجليز . واشتد الخلاف بسبب هذا التفكير بين الحكومة المصرية وبين ممثل إنجلترا فى مصر شدة بلغت الإنذار ، وبلغت أن أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى قطع من الأسطول البريطانى المرابط بمالطة ، لتكون على أهبة السفر إلى الإسكندرية حتى تحول دون ما تريده الحكومة المصرية .

رأى كثيرون من الإنجليز المقيمين بمصر ، الحريصين على توثيق العلاقات بين مصر وبريطانيا ، مبالغة فى تصرف لورد للويد لا مسوغ لها . ولقد حدثنى مستر جرالد دلانى وكيل شركة رويتر بمصر ، وأزمة الجيش هذه على أشدها ، وطلب إلى أن أكتب فى « السياسة »

ساخراً من تصرف المندوب السامى ، ووعدنى بأنه سيتخذ من مقالى فى الموضوع أساساً لبرقيات يرسل بها إلى إنجلترا ، ويسخر هو كذلك من هذا التصرف . وكتبت وبعث الرجل برقياته . مع هذا اضطرت الحكومة المصرية أن تنزل على حكم الإنذار البريطانى ، لأن ثروت باشا كان يمهد لسياسة حسن التفاهم ، يبتغى من ورائها أن يصل إلى عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا.

لم يكن عجيباً أن يتشبث المندوب السامى البريطانى بموقفه من هذه الأزمة ، وأن تظاهره حكومة لندن فى هذا التشبث ؛ فقد كان لورد للويد من غلاة المحافظين ، وكان يعتقد أن الشرق لا يذعن إلا للقوة ولا يفهم غيرها . كان سير جورج للويد حاكماً لبعض أقاليم الهند ، قبل أن يعين مندوباً سامياً لإنجلترا فى مصر. وقد اشتهر هناك بالشدة والبأس ، كما اشتهر بالميل للإضلاح ، فأنشأ قناطر فى إقليم الهند الذى كان يحكمه سميت باسمه : (قناطر للويد) . ولما عين مندوباً سامياً بمصر طلب من الحكومة البريطانية أن يمنح لقب لورد لا حباً منه فى اللقب ولا حرصاً منه عليه ، ولكن لأن البلاد الشرقية تتأثر بالمظاهر وتجعل للألقاب مكاناً عالياً . لا عجب وذلك شأن الرجل ، وتلك أخلاقه ، أن يشتد فى أزمة الجيش شدة لا مسوغ لها . ولا عجب فى أن تظاهره حكومة لندن ، وقد كانت حكومة محافظين تميل – وإن فى اعتدال – إلى الآراء التى يميل إليها لورد للويد فى تطرف ؛ وتلك مناصرة الرجل الذى يتولى الأمر فى دولة بذاتها ، وتحميله نتيجة الخطأ إن هو أخطأ . أما لورد للويد هو عين حكومة المحافظين فى مصر وممثلها لدى الحكومة المصرية ، وهو المنوط بالسهر على تنفيذ السياسة البريطانية ، أما وقد طلب ما طلب فى شأن الجيش المصرى – فيجب أن تؤيده حكومة لندن كل التأييد .

فتحت أزمة الجيش عيون المصريين على حقيقة تكررت أمامهم صورها المختلفة . فممثل إنجلترا يستطيع ، باسم التحفظات التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أن يتدخل فيما يشاء من شئون مصر الداخلية . ألا تتناول هذه التحفظات الدفاع عن مصر وحماية الأقليات والأجانب ، وكل ما يتصل بالقوات المسلحة يمس الدفاع عن مصر ، وكل ما يتصل بالحياة اليومية العادية يمس الأقليات ويمس الأجانب ! وما دامت إنجلترا تستطيع التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فالحكومة المصرية معرضة أبداً لمتاعب يتعذر معها النهوض بالحكم على وجه مستقر ، والعلاقات المصرية البريطانية معرضة دائماً للاضطراب والقلق .

على أن هذه الأزمة ما لبثت ، حين تقادمت عليها الأيام بعض الشىء ، أن نسيها الناس . أما الحكومة فلم تنسها ، ولم ينسها عدلى باشا بنوع أخص . فقد كان يدرك تمام الإدراك

أن النهوض بشئون البلاد الداخلية معرض للتعثر ، ما بقيت الأزمات السياسية بين مصر وإنجلترا تقفه وتفسده . لهذا كان شديد الحرص على أن يبلغ ، بإيجاد جو من حسن التفاهم بين الدولتين ، إلى عقد اتفاق تتحدد به العلاقات بينهما ، ويصبح تدخل إنجلترا معه بعيد الاحتمال ؛ ويومئذ تستطيع مصر أن تعالج شئونها الداخلية على النحو الذى تعالج به غيرها من الدول المستقلة هذه الشئون .

وجاءت الدورة البرلمانية الجديدة فى أواخر سنة ١٩٢٦ ، وسارت الحياة العامة سيرة عادية أنست نواب الأحزاب المؤتلفة أنفسهم ما تعرضت له الحياة النيابية وما تعرض له استقلال البلاد من قبل ، وجعلتهم ينسون واجبهم فى تأييد الحكومة ، ويشعرون بأن حريتهم الذاتية فى الخطابة والكلام الذى يستريح له الجمهور مقدمة على هذا التأييد . وكان عدلى باشا يشعر بهذا ، ويراه واضحاً فى جانب النواب الوفديين أكثر منه فى غيرهم من النواب ، فيساوره القلق على هذا الائتلاف وما يطمع أن يحققه لمصر عن طريقه . ومع ما عرفه الناس من نزاهة الحكم فى هذا العهد نزاهة سمت فوق مستوى الشبهات ، حتى لقد كان عدلى باشا يتحرج فيما لا موضع للحرج فيه — لقد بدأ النواب المؤيدون يسألون ويستجوبون ، فيما لا يوجب سؤالا ولا استجواباً إرضاء لهوى شخصى أو غضباً لمصلحة لم تتحقق .

كان عدلى باشا يتحرج فيما لا موضع للحرج فيه . روى لى محمود بك حسن ، وكيل الداخلية فى وزارة الوفد حينذاك ، أن مجلساً من مجالس المديريات قرر إنشاء طريق زراعى يمر بنحو عشرين بلداً وعزبة ، ولما كانت مصادقة الداخلية على قرار مجلس المديرية واجبة لنفاذه ، عرض محمود بك حسن الأمر على عدلى باشا ، فأبى إقراره محتجاً بأن هذا الطريق يمر بعزبة له . ولهذا طلب إلى محمود بك حسن أن يرجئ التنفيذ إلى عهد لا يكون هو فيه وزيراً ، ثم يعرض الأمر على وزير الداخلية الجديد فإن أقره نفذ وإلا عطل. وأرجأت الوزارة التنفيذ ، ولكن كثيرين ممن يفيدهم تنفيذ هذا القرار جأروا بالشكوى من إهماله . وكلما جاءت شكوى طلب محمود بك حسن إعادة النظر فى الأمر ، فأصر عدلى باشا على رأيه . ولما كثرت الشكاوى قال محمود بك حسن لعدلى باشا : أتظن يا باشا أن تعطيلك مصلحة عشرين بلداً أو أكثر ، خشية مظنة الناس أن لك فى هذا الأمر مصلحة ، يتفق مع موجب العدل ، أم تراه ظلماً لهذه البلاد العشرين لا موجب له ، ويكفى لرفعه أن أحمل أنا عنك التبعة ؟ ! إننى سآمر بالتنفيذ ، ولك بعدها أن تحاكمنى إن شئت !

برغم هذا كله ، كان عدلى باشا يزداد شعوراً يوماً بعد يوم بدقة موقفه فى رياسة الوزارة . ألم تكن أزمة الجيش ظاهرة تدل على عدم رضا الإنجليز عن اطمئنان الأمور فى عهده ؟ ألم يكن نشاط النواب ، نشاطاً هو بمعارضة الوزارة أشبه ، شاهداً بأن معنى الائتلاف شابته بعض الشوائب ؟ ولعله شعر من ناحية القصر بشىء كذلك . فقد ألقى نائب تلا أحمد بك عبد الغفار خطاباً فى البرلمان ، بمناسبة نظر الميزانية ، نقد فيه ميزانية السراى الملكية نقداً لا يخلو من القسوة . ولم يكن لعدلى باشا ولا لوزير فى وزارته يد فى ذلك . لكنه أمر لا يدعو إلى رضا الملك عن سير الأحوال فى برلمان الائتلاف . دعت هذه الأمور كلها عدلى باشا ، وهو من هو دقة حس وشدة أنفة ، أن يشعر بدقة موقفه فى رياسة الوزارة .

ودفع هذا الشعور بعض الناس إلى الظن بأن ما كان يوجه إلى الوزارة فى البرلمان إنما كان مرجعه إلى أن الوفديين ، أصحاب الأغلبية البرلمانية ، حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم وحدهم فى وزارة يرأسها سعد باشا . ولم يبق هذا الظن مكتوماً فى نفوس أصحابه ، بل تحدث الناس به همساً فى المجالس . ولست أدرى : أبلغ هذا الهمس مسامع عدلى باشا ؟ لكن ماحدث من بعد يدعو إلى كثير من الظن والتأويل . فقد اعتكف سعد باشا أثناء جلسات شهر أبريل سنة ١٩٢٧ ، ولم يجلس فى رياسة مجلس النواب ، بل كان يتولى الرياسة وكيل المجلس مصطفى باشا النحاس . وفى هذه الأثناء كانت تناقش الميزانية . وحدث فى جلسة ١٧ أبريل أن تكلم بعض الأعضاء فيما يقوم به بنك مصر من مجهود فى سبيل تعضيد الاقتصاد القومى عن طريق شركاته المختلفة ، وفى تعضيد الحكومة إياه ، وفى ضرورة مضاعفتها هذا التعضيد للمصلحة العامة . وانتهت المناقشة باقتراح تقدم لشكر الحكومة على تعضيدها بنك مصر ، وطلب المزيد من هذا التعضيد . وعارض النائب الوفدى الأستاذ عبد السلام فهمى جمعة المحامى فى اقتراح الشكر ، قائلاً إن الحكومة لم تصنع أكثر من أن نفذت ما أراده المجلس ، فهى لا تستحق الشكر . ورفض مجلس النواب الاقتراح ، فانسحبت الحكومة إلى غرفة رئيس الوزارة ، ورأى عدلى باشا ، فى رفض قرار الشكر ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ، ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية لبقائها فى مناصبها . وعلى ذلك قررت الوزارة بإجماع الآراء الاستقالة ، وتفاهم الوزراء على ألا يعود أحد منهم إلى منصبه . وسمع النحاس باشا بما يدور فرفع جلسة المجلس ، ثم أعادها وصارح المجلس بشعور الوزارة إزاء رفض الشكر ، فدهش المجلس لاعتبار عدلى باشا هذا الرفض بمثابة عدم ثقة ، وأعلن إجماعه على الثقة بالحكومة . وذهب بعضهم

إلى إعادة النظر فى اقتراح الشكر ، ودارت مناقشة حول هذا الموضوع انتهت إلى غير نتيجة .

وكان عدلى باشا من جانبه قد انتهى إلى ضرورة تقديم الاستقالة فوراً فقدمها . وبلغ الأمر سعد باشا ، وكان ببلدة مسجد وصيف حيث توجد عزبته ، فسارع عائداً إلى مصر ليعالج الأمر . ولم يطل به البحث ليعلم أن عدول عدلى باشا عن استقالته أمر غير ممكن . لكن عدلى باشا كان قد اتفق مع أعضاء وزارته على ألا يعود أحد منهم رئيساً أوعضواً فى الوزارة التى تخلفه ، فما عسى أن يكون معنى هذا ؟ أليس معناه إنهاء الائتلاف ؟ ! وسعد باشا يقدر أن لا حياة لهذا البرلمان ولا للحياة النيابية كلها إلا ببقاء الائتلاف . وبقاء الائتلاف يقتضى فى نظره أن يحل ثروت باشا محل عدلى باشا فى رئاسة الوزارة . لكن ثروت باشا متضامن مع عدلى باشا كل التضامن . لهذا وجه سعد همه الأول إلى إقناع كل من الرجلين ، عدلى وثروت ، بأن مصلحة البلاد تقتضى أن يؤلف ثروت باشا الوزارة . واقتنع عدلى بهذا الرأى ، وأحل ثروت من اتفاقه ، وأحل بذلك بقية الوزراء الذين كانوا متضامنين معه فى الوزارة ، وألف ثروت باشا الوزارة الجديدة من زملائه فى وزارة عدلى باشا ، خلا مركزاً واحداً هو مركز عدلى باشا ، فلم يكن بد من أن يختار له وزيراً جديداً ، كما أنه نقل خشبة باشا من الحربية إلى المواصلات ، لكيلا يكون بقاؤه فى الحربية مسوغاً لسوء الظن من ممثل إنجلترا فى مصر . وأدى نقل خشبة باشا من الحربية أن نقل محمد محمود باشا من المواصلات إلى المالية .

وقد اقترح ثروت باشا اسم الدكتور حافظ عفيفى ليكون وزيراً معه ، فاعترض الملك فؤاد ، وعرف الناس هذا الاعتراض وتحدث بعضهم فى الموقف الذى يجب اتخاذه : أيصر ثروت باشا على ألا يؤلف الوزارة إلا إذا اشترك فيها الدكتور حافظ ، ولو أدى ذلك إلى فتور بينه وبين القصر ، أوأدى إلى تخليه عن تأليف الوزارة ؟ لم ير ثروت باشا أن يقف هذا الموقف ، لأنه أراد أن يحسن علاقاته بالقصر ، كما أراد بنقل خشبة باشا إلى المواصلات أن يحسن علاقاته بالإنجليز . لهذا رشح جعفر باشا ولى فتولى وزارة الحربية .

ماذا كان موقف الأحرار الدستوريين ، وموقف جريدة (السياسة) من هذه الأحداث التى تتابعت سراعاً وانتهت إلى هذه النتيجة ؟ لم يكن لنا أن نصر على موقف بذاته ، والأمور التى حدثت لم تستغرق ثلاثة أيام كاملة . على أنا أعجبنا بموقف عدلى باشا واستقالته ، وتضامن زملائه الوزراء فى هذه الاستقالة . فقد رأينا فيها مظهر الاحتفاظ بالكرامة إزاء قرار أصدره مجلس النواب يمس الكرامة ، ثم رأينا فى التمسك بالاستقالة ، برغم تفسير

مجلس النواب لقراره بأنه لا يعنى عدم الثقة بالوزارة ، مزيداً من الحرص على الكرامة ، ودرساً فى الحياة البرلمانية لمن أراد أن يفهم معنى هذه الحياة على وجهها الدقيق . ولست أخفى أننا كنا ، مع ما أبديناه من الثناء على الاستقالة وما تنطوى عليه من معان ، نذهب فى دخيلة نفوسنا إلى شىء من الظن بأن الأستاذ عبد السلام جمعة ربما كان مدفوعاً ، فى اعتراضه على اقتراح الشكر ، بعامل ليس من شأنه أن يؤيد الائتلاف الذى عملنا غاية جهدنا لتوطيده وتقويته . فلما جاء سعد باشا من مسجد وصيف ، وأقنع عدلى باشا بحل الوزراء من قرارهم التضامن معه فى الإصرار على الاستقالة وعدم الاشتراك فى وزارة أخرى ، وأقنع ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة – عادت إلى نفوسنا الطمأنينة إلى بقاء الائتلاف ، وإلى أن هذه العاصفة العابرة لم تترك من الآثار ما تخشى عواقبه . على أننا أسفنا أن لم يوافق جلالة الملك على اشتراك الدكتور حافظ عفيفى فى الوزارة ، مع ما نعرفه عنه من كفاية ومقدرة وحسن تقدير وبعد نظر . وكم تمنينا لو أن ثروت باشا تمسك بتعيينه ! ولكن الدكتور حافظ لم يرض أن نوجه إلى ثروت باشا أى نقد لعدم تمسكه به ، إبقاء منه على الائتلاف ، واكتفاء بما فى ترشيح ثروت باشا له من معانى التقدير .

اتجه ثروت باشا عقب تأليفه الوزارة إلى مضاعفة الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ، ثقة منه بأن حل هذه المسائل يجنب مصر أسباب الاحتكاك التى تثير الأزمات بين الدولتين ، بين حين وحين ، ويترتب عليها من الضرر بمصر مالا تخشى إنجلترا منه شيئاً يذكر . وأيد سعد باشا وجهة نظره هذه ، وشجعه عليها غاية التشجيع . وبدأ ثروت باشا يمهد بالفعل لمحادثات مع وزارة الخارجية البريطانية ، ابتغاء الوصول إلى نتيجة تعرض على البرلمان . لكنه جعل تمهيده وجعل جهوده محاطين بسياج من الكتمان ، فلم يكن يطلع عليهما غير سعد باشا وعدلى باشا وخاصة من يعتبرهم ثروت باشا من محبيه المخلصين . ومبالغة فى الاحتياط لهذا الكتمان ، جعل ثروت باشا نجله إسماعيل ثروت سكرتيره فى هذا الأمر . فلما أقبل الصيف سافر ثروت باشا ، وجعل يتبادل المذكرات فى الموضوع مع سير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية ، ويحيط سعد باشا بما يتم خطوة فخطوة . وأعجب سعد باشا ببراعة الرجل وحسن معالجته الأمور ، ولم يخف إعجابه هذا عن أحد . ورجونا ، ورجا الناس جميعاً ، أن تنتهى هذه المحادثات إلى اتفاق يقر علاقات الدولتين على أساس سليم ثابت . وكان رجاء الناس فى هذا عظيماً ، مذ علموا أن سعد باشا يؤيد ثروت باشا تأييد صدق وصداقة .

وسافر سعد باشا فى شهر أغسطس إلى مصيفه بالريف ، وصحبه على عادته عدد غير قليل من مريديه ومن يتمتعون بعطفه ، ويسره وجودهم معه . وإن الناس لفى طمأنينتهم إلى أن الأحوال تسير سيرها الطبيعى ، وأن ثروت باشا تجرى مفاوضاته موفقة مرجوة النجاح — إذ أذيع عليهم النبأ بأن سعد باشا أصيب بحمرة فى أذنه ، وأنه لزم الفراش ، وأن حرارته ارتفعت . وكان هذا النبأ مفاجئاً . فقد كان الرجل على تقدم سنة إلى السبعين قوى البنية صلب العود جم النشاط ، لهذا حسب كثيرون أن المرض طارئ لا يلبث أن يزول . لكن الأنباء تواترت سراعاً باشتداد المرض ، وبأن حياة سعد فى خطر . ووجم الناس لما سمعوا وأبوا تصديقه . لكن الأجل إذا حم لم يؤخره أحد ، ولم ينجع فيه رجاء ولا دواء !

وإننى لفى مكتبى بجريدة السياسة ، فى الساعة التاسعة من مساء الثالث والعشرين من شهر أغسطس ، إذ ترامى إلىّ النبأ بأن سعداً اختار جوار الله . وبعد سويعة حضر عندى محمود باشا صدقى محافظ القاهرة ، وأخبرنى أن المطبعة الأميرية مغلقة الأبواب فى هذه الساعة ، وطلب أن نطبع نعياً يذاع على الناس . وأجبت الرجل إلى ما طلب ، وكتبت أرثى للناس سعداً فى مقال السياسة الرئيسى . ثم رحت أفكر : ما عسى أن يكون أثر هذه الفاجعة فى حياة مصر السياسية ، وبخاصة فى الائتلاف وفى المحادثات الجارية بين ثروت وأوستن تشمبرلن ؟

ولم يكن التنبؤ بشىء فى ذلك الوقت يسيراً . فأشهر الصيف فى مصر أشهر ركود فى الحياة السياسية وفى الحياة العامة ، بل فى الحياة الحكومية نفسها . وكثيرون ممن إليهم مرجع الأمر فى مصر قد رحلوا عنها إلى أوربا للاصطياف والاستجمام ، ولا مفر من عودة هؤلاء وتبين اتجاهاتهم لتصوير المستقبل القريب . وأنا بعد على سبعة أيام من موعد سفرى كذلك إلى أوربا . ولم يكن قط فى نيتى أن أعدل عن هذا السفر أو أن أؤجله . فالبقاء بمصر ، لتبادل التكهنات عما يمكن أن يكون ، إضاعة للوقت فى غير طائل . ولن يعدو الأمر أن يرى كل فريق آماله أجدر من غيرها بالتحقيق . ألم يكن أمل بعضهم أن يحل ثروت باشا فى رياسة الوفد محل سعد ، ليتابع ما بدأه من مفاوضات مطمئناً ؟ ألم يكن لفتح الله باشا بركات مطمع فى تولى رياسة الوفد مكان خاله سعد زغلول ؟ ألم يذهب آخرون إلى أن رياسة الوفد لن تكون وراثة ، ولن يتولاها غير وفدى صميم ؟ وهؤلاء وأولاء وغيرهم كانوا مجمعين على أن شيئاً لن يتم قبل أربعين سعد وتأبينه ، ليتسنى للمصطافين فى أوربا جميعاً أن يعودوا إلى وطنهم ، وأن تكون لهم فى الموقف كلمة مسموعة . فما غناء البقاء بمصر بعد أن أعددت عدتى للسفر ووضعت برنامجى له ؟ وهذا ما أجبت به من طلبوا إلىّ العدول عن

السفر ، لمواجهة ما قد يحدث مما لا يتوقع أحد حدوثه . ولم يجدوا ما يدفعون به حجتى ، فسافرت فى الثلاثين من أغسطس إلى إستانبول ومنها إلى أقطار أوربا المختلفة

وبينما أنا فى طريقى إلى أوربا ، كان كثيرون ممن يعنيهم هذا الموقف ، وكانوا قد سافروا للاصطياف ، يعودون إلى مصر ينتظرون ما الله فاعل بها وبهم . فلما كان يوم الأربعين لوفاة سعد أقيمت حفلة تأبين كبرى ، خطب فيها ثروت باشا ، وخطب فيها غيره من كبار الساسة المصريين . وألقيت فيها قصائد رنانة من أمير الشعر شوقى بك ، ومن حافظ إبراهيم ومن غيرهما . وبعد أيام اجتمع الوفد ، وطلع على الناس قراره بتعيين مصطفى النحاس رئيساً للوفد مكان سعد زغلول .

تولى بعضهم العجب لهذا القرار . وقد كان نشاط فتح الله باشا بركات فى هذا الوقت ملحوظاً . وكان فتح الله يد سعد اليمنى أثناء حياته ، فضلاً عن أن سعداً خاله . لكن الذين بيتوا لانتخاب مصطفى النحاس احتجوا بأن فتح الله باشا لا يعرف اللغات الأجنبية ، وأن رئيس الوفد صاحب الأغلبية البرلمانية يمكن أن يتولى الوزارة ، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلى الدول الأجنبية ، كما أنه هو الذى يتولى مفاوضة إنجلترا إذا لم يصل ثروت باشا إلى نتيجة إيجابية لمحادثاته .

وتناقل الناس فى ذلك الحين أن فخرى بك عبد النور والأستاذ مكرم عبيد كان لهما ، ولطائفة من أعضاء الوفد المقربين منهما ، أكبر الأثر فى اختيار النحاس باشا رئيساً للوفد . ولما كان الوفد هيئة قائمة على التنظيم الدقيق ، فقد أذعن الكل لهذا القرار ، وإن بقيت فى نفوس الكثيرين ندوب بسببه ظهرت آثارها من بعد .

وسافر ثروت باشا إلى أوربا يتم محادثاته مع سير أوستن تشمبرلن ، ثم عاد إلى مصر قبل السبت الثالث من نوفمبر بيومين . ولم يكن مفر من حضوره إلى مصر فى هذا الموعد ليحضر افتتاح الدورة البرلمانية ويلقى خطاب العرش . فالبرلمان يجتمع من تلقاء نفسه بحكم الدستور فى السبت الثالث من نوفمبر إذا لم يدع قبل ذلك .

لم يكن استقبال ثروت عند وصوله إلى الإسكندرية عائداً من لندن حماسياً ، على النحو الذى كان متوقعاً لو أن سعداً لم يكن قد مات . أفكان ذلك لأن الناس أحسوا بأن الائتلاف ، الذى آمن به سعد واشترك فى إقامته ، قد اهتزت أركانه ؟ أم كان ذلك بتدبير من جانب بعض أعضاء الوفد ذوى النفوذ فى مثل هذه الشئون ؟ ذلك ما لم يظهر بادئ الرأى ، ثم تكشف وكان له أثر يراه القارئ عما قليل .

أحس الناس بأن الائتلاف ، الذى آمن به سعد واشترك فى إقامته ، قد اهتزت أركانه . وكنا نحن القائمين بأمر (السياسة) من أشد الناس إحساساً بهذا الأمر . لكنا لم يكن لدينا عليه دليل ، فلم يكن فى مقدورنا إلا أن نمضى فى تأييد الائتلاف وحكومة الائتلاف . وكل الذى استطعنا أن نظهره نتيجة لما نحس به أن ازددنا تأييداً لثروت باشا شخصياً ، لأنه كان علم هذا الائتلاف ، ولأنه كان صديق الأحرار الدستوريين . لهذا وذاك كنا نتوقع أنه إذا هبت الريح ضد الائتلاف كان ثروت باشا هدفها . فإذا لم نبلغ فى تأييده غاية المدى ، وإذا تركناه عرضة للأعاصير ، عصفت هذه الأعاصير بالائتلاف ، وتعرض الأحرار الدستوريون لما يتعرض له ثروت باشا من نتائج فض الائتلاف .

لم يبلغنا شىء فى تلك الآونة عن شعور ثروت باشا ، ولا عن تقديره لما نكتب فى (السياسة) . ولعل مرجع ذلك إلى أن الرجل كان منهمكاً فى اتصاله بوزير الخارجية البريطانية ، يريد الانتهاء من سعيه إلى نتيجة . وقد عرف الناس من بعد أن المخاطبات استمرت بين الرجلين بعد عودة ثروت باشا قرابة شهرين ، وأن مشروع الاتفاق الذى كان محل بحثهما كانت تناقش تفاصيله النهائية فى هذه الأثناء . أما أصدقاؤنا فى الحزب فكانوا يشعرون بمثل شعورنا ، ويرون أن سوساً ينخر فى الائتلاف ، وأن مظاهر ذلك تبدو الحين بعد الحين فى مناقشات البرلمان وفى أقوال صحف الوفد ، على نحو إن يكن مستتراً فقد كان واضح الدلالة عند المتتبعين سير الأمور . وظلت الحال على ذلك زمناً ، وظللت أخاطب فيها صديقى الدكتور حافظ عفيفى ، أطلب إليه إقناع إخواننا فى الحزب بأن نكشف القناع عما يدور وراء الستار ، فأراه يشعر بما نشعر به ، ثم هو مع ذلك يستمهلنى ، راجياً أن تجىء الثغرة الأولى من غير ناحيتنا ، ذاكراً أن صحف الوفد لا تنطق رسمياً بلسانه كما ننطق نحن بلسان الأحرار الدستوريين ، وأنه ليس أيسر على الوفد من أن ينكر ما تنشر صحيفة منتمية إليه وأن يقول إنه لا يعبر عن رأيه .

وإنى لفى مكتبى (بالسياسة) ، ظهر يوم من أيام الثلث الأخير من شهر ديسمبر ، إذ حضر الدكتور حافظ عفيفى ، وأخبرنى أنه اتفق مع إسماعيل صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق على أن الوقت قد آن لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف ؛ وقص علىّ أن لديهم معلومات وثيقة بأن الأستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس ، يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمانية ، ليسيئوا استقباله ؛ وأن الائتلاف يأبى مثل هذه المناورات ، كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان ، وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ؛

وأن استمرار هذه الحال يعرض الائتلاف للاضطراب ويفسده أيما إفساد . واسترحت أنا لهذا الاتفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتبت مقالاً عنوانه : (نريد ائتلافاً خالصاً ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة) ، ودفعته للمطبعة كيما يعد للطبع .

راجعت فى المساء (تجربة) المقال ، وجاء الدكتور حافظ كرة أخرى فراجعنا المقال معاً ، وحرصنا على ألا يقف أحد من رجال الحزب على أمره مخافة تشعب الآراء فى صواب نشره . فلما أصبحت وظهرت (السياسة) ، واطلع عليها الناس ورأوا المقال ورأيته أنا كذلك ، قدرت أنه لابد محدث ضجة هو جدير بإحداثها .

وصدق حدسى . ففى الساعة العاشرة أونحوها من الصباح ، دق التليفون فى منزلى وخاطبنى محمد محمود باشا ، وكان وزيراً للمالية فى وزارة الائتلاف ، ورجانى أن أقابله بالوزارة . فلما ذهبت إليه ، ألفيت عنده سيد باشا خشبة وآخرين . وجلست بعد أن سلمت ، فسألنى محمد باشا : هل اتفقت مع الدكتور حافظ على نشر المقال الذى نشرته السياسة اليوم ؟ وأجبته فى هدوء : نعم ! وكان تعقيبه : طيب ! خلاص ! ولم أرد أن أفتح مناقشة أو أن أقف على ما دار قبل حضورى بين الذين جمعهم هذا المجلس ، فحييت وانصرفت ، وتركتهم يقلبون الأمر كما يشاءون .

فلما كان المساء وكانت الساعة التاسعة أوما بعدها ، جاء إلى مكتبى بالسياسة محمد بك عبد الجليل أبو سمرة ، ومعه كلمة بتوقيع محمد باشا محمود ، طلب إلى نشرها ، وفيها أن المقال الذى نشرته لا يعبر عن رأى الحزب . ورفضت نشر الكلمة ، وقلت له : أرجوك أن تذكر محمد باشا أننى أعبر عن رأى الحزب كل يوم ، فإذا كان مقالى هذا لا يعبر فى نظر محمد باشا عن رأى الحزب ، فليجتمع مجلس الإدارة وليصدر قراراً بما يراه ، ومتى صدر هذا القرار تصرفت بما أرى !

وألح عبد الجليل بك علىّ فى أن أنشر كلمة وكيل الحزب ، لكن إلحاحه ذهب عبثاً لأنى كنت مصمماً كل التصميم على ألا أنشرها . فتركنى وعاد إلى الباشا ، ثم رجع إلىّ كرة أخرى يلح ، ويذكر أننى إن لم أنشر الكلمة فى السياسة فستنشر فى جريدة الأهرام . قلت : فليكن ، ولتنشر فى الأهرام ، وإن كانت نصيحتى ألا يحدث من ذلك شىء محافظة على تضامننا وعلى مكانة الباشا منا ! ولما رأى عبد الجليل أن إلحاحه غير مجد نفعاً تركنى وانصرف . وبعد ساعة أخرى ، وكنا قرابة منتصف الليل ، جاء عبد الجليل مرة ثالثة ، وكان هذه المرة فى صحبة محمد باشا محمود ، ووقف إلى جانب الباشا ولم يتكلم . أما

محمد باشا فقال : أنا أريد أن تنشر هذه الكلمة . قلت : أرجوك يا باشا أن تعيد النظر وألا تنشر فى السياسة ولا فى الأهرام شيئاً ، وأن تجمع مجلس إدارة الحزب وتعرض عليه الأمر . فلو أن عبارتك هذه نشرت واجتمع مجلس الإدارة ولم يعترض على مقال السياسة ، فماذا يكون الموقف ؟ إننى لا أنشر الكلمة فى السياسة بطبيعة الحال ، ولكنى أخاطبك أملاً أن تقتنع برأيى . قال محمد باشا : ألا تنشر كلمتى ، وأنا رئيس شركة السياسة ؟ وأحسست لسماع هذه الكلمة بأن ممثل رأس المال يخاطب من يتقاضى مرتباً ، فقلت محتفظاً بكل هدوئى : إذا كان رئيس شركة (السياسة) هو الذى يطلب النشر فأنا مستعد له على شرط ، وهو أن أنشر مع كلمة معاليكم استقالتى من رياسة تحرير (السياسة) وأننى قطعت كل صلة لى بها . فأجاب : كلا ، يا سيدى ! لا تنشر كلمتى ولا تستقل ! سأنشرها فى الأهرام . يا للا يا عبد الجليل ! فقلت : أرجوك مرة أخرى يا معالى الباشا ألا تنشر شيئاً قبل أن تجمع الحزب ! فخرج وعليه سيما الغضب ، وخرج عبد الجليل وراءه وذهب بالنيابة عنه إلى الأهرام ، فنشرت العبارة التى يقول فيها وزير المالية إن مقال (السياسة) لا يمثل رأى الأحرار الدستوريين .

ظهرت الكلمة فى أهرام الجمعة ولم تكن (السياسة) تظهر يوم السبت ، فخاطبت محمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى واجتمعنا ومعنا إسماعيل صدقى باشا صبح السبت نتدبر الموقف . واتفقنا على أن أكتب كلمة أصف بها ما كان من طلب محمد باشا لى أن أنشر الكلمة فى (السياسة) ، ومن امتناعى عن نشرها ، وسبب هذا الامتناع ؛ وأن أعلق بما أشاء فى حدود ما يكون بين رجال الحزب الواحد من مودة وإن اختلفوا رأياً . وكتبت هذه الكلمة وأعددتها للطبع ، وأردت أن أطلع عليها الدكتور حافظ ، فأخبرنى بأنه يترك الأمر لى ولا يرى ضرورة للاطلاع عليها . وكذلك فعل محمود باشا عبد الرازق وكأنهما كانا على اتفاق فى ذلك . ونشرت الكلمة صباح الأحد وأحدثت أثرها ، ثم لم يسألنى أحد عنها ، ولم يثر أحد الموضوع من جديد .

وإنما دعا إلى ذلك شعور محمد باشا محمود من ناحية ، وشعور صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى من ناحية أخرى ، بأن إثارة الموضوع قد تؤدى إلى انقسام فى الحزب لا يفيد أحد منه شيئاً ، بل قد يضر الحزب ضرراً بليغاً .

لم تمض أسابيع على نشر هذا المقال حتى صدقت الحوادث رأينا . فقد انتهى ثروت باشا من اتصالاته بسير أوستن تشمبرلن ، وآن له أن يعرض مشروعه على هيئة الوزارة مجتمعة .

فلما عرضه لم ينصح بقبول ما انتهى إليه ، بل قال إنه غاية ما استطاع أن يحققه . وكانت الوزارة بين واحد من ثلاثة أمور : أما أن تقبل المشروع جملة ، وأما أن ترفضه جملة ، وإما أن تبدى عليه ملاحظات لإزالة ما فيه من نقص . ولم يكن ثروت باشا يطمع فى قبول المشروع جملة بعد الذى تبينه من اتجاه الوفد . لكنه كان يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه باباً جديداً لإعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال ما فى المشروع من نقص . فقد كان يشعر بأن وفاة سعد باشا تركت من الأثر فى وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر . لكن رجال الوفد فى الوزارة لم يروا هذا الرأى ، بل رفضوا المشروع جملة ، لأنه لا يحقق (مطالب البلاد ، ويجعل الاحتلال البريطانى لمصر مشروعاً) . ولم ير محمد باشا وزملاؤه الأحرار المشتركون فى الوزارة أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد . لهذا لم يجد ثروت باشا بداً من تقديم استقالة الوزارة .

وعهد جلالة الملك فؤاد إلى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة . ترى ، أيشترك الأحرار الدستوريون أم لا يشتركون فيها ؟ ! هنا انقسم الرأى مثل انقسامه حول مقال : « نريد ائتلافاً خالصاً ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » . رأى محمد باشا محمود وجماعة معه ضرورة الاشتراك فى الوزارة محافظة على الائتلاف . ورأيت مع صدقى باشا وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى أن تكليف رئيس الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة يقتضى دستورياً أن تكون الوزارة كلها من حزبه . وكانت حجتنا أن اشتراكنا بثلاثة وزراء ، فى وزارة عددها اثنا عشر ، يجعلنا فى حاجة للدفاع عن رأينا ، وإلى أن يكون رئيس الوزارة من غير الأغلبية ، حتى إذا شاركنا الرأى وأصرت الأغلبية الحزبية على رأيها استقالت الوزارة . أما أن يكون رئيس الأغلبية هو رئيس الوزارة فمعناه أن يتغلب رأى حزب الأغلبية البرلمانية دائماً ، أو يضطر الأحرار الدستوريون وحدهم إلى الاستقالة من الوزارة ، فيتهموا أمام الأمة بأنهم هم الذين ناوءوا الائتلاف . ولما كان هذا الائتلاف مزعزعاً فلن يكون اشتراكنا فى الوزارة برئاسة رئيس الأغلبية عملاً نافعاً . ومن الخير أن نترك الأغلبية تتحمل مسئولية الحكم ، فإن وافقتنا أيدناها ، وإن خالفتنا الرأى عارضناها ، ولها من أغلبيتها الكبيرة فى البرلمان ما يجعل معارضتنا معارضة تقويم وتوجيه لا معارضة مناوأة للمناوأة .

وكانت حجة محمد محمود باشا ، والذين يشاركونه رأيه من ضرورة اشتراك الحزب

فى الوزارة التى دعى النحاس باشا لتأليفها ، أن العهد كله عهد ائتلاف ، وأن البرلمان برلمان ائتلاف ، وأن عدم اشتراكنا فى الوزارة ينتهى إلى نتائج تجنى على هذا الائتلاف . وإذا كان صحيحاً أننا إذا اشتركنا فى الوزارة ثم تخلينا عنها تعرضنا لتهمة مناوأة الائتلاف فصحيح كذلك أننا إذا لم نشترك فى الوزارة بحجة أن رئيس الأغلبية هو الذى يؤلفها تعرضنا لهذه التهمة منذ اليوم . ومن الخير أن نشترك فى الوزارة ، وأن نعمل على تقوية أواصر الائتلاف ، فإذا اضطررنا يوماً للاستقالة كان لنا من حجة الاضطرار ما ندفع به كل تهمة .

اصطدمت الحجتان فى المناقشة اصطداماً عنيفاً . وكان الدكتور حافظ عفيفى مريضاً فلم يحضر اجتماع مجلس الإدارة الذى نوقشت فيه هذه المسألة . وطال الجدل ، وبلغ من عنف المناقشة وحدتها أن كانت تلقى الحين بعد الحين كلمة تكاد تكون جارحة . وكان للخلاف الذى سبق أثر ظاهر فى هذا الطول وفى هذه الحدة والعنف . وبعد ساعتين أو ما يقرب منهما ، انتهت المناقشة وانتقلنا إلى التصويت ، فرجح جانب الذين يريدون الاشتراك فى الوزارة بصوت واحد . ومع ذلك خرجنا وقد أبدى الحزب رأيه ، ووجب على أعضاء الحزب جميعاً احترام هذا الرأى ، ووجب على جريدة (السياسة) لسان الحزب تأييده ، ووجب علىّ أنا رئيس التحرير أن أقف بجانبه وألا أحيد عنه . بذلك يقضى النظام الحزبى . ويوم لك ويوم عليك ! وكذلك اشترك الحزب فى الوزارة ، وأيدت (السياسة) هذا الاشتراك .

ماذا عسى تصنع الوزارة الجديدة ؟ فهذه هى المرة الأولى التى يضطلع فيها مصطفى باشا النحاس بتبعات الحكم رئيساً للوزارة . ومصطفى باشا كان ، قبل انضمامه للوفد ثم عضويته فيه ، من رجال الحزب الوطنى القائلين بنظريات مصطفى كامل والمتحمسين له . وبرغم أنه كان فى أثناء الحرب قاضياً بطنطا ، فإنه لم يكن يخفى تشيعه للألمان ، شأنه فى ذلك شأن رجال الحزب الوطنى جميعاً . وقد بلغ من تشيعه هذا أنه كان يحمل دائماً خرائط لميادين الحرب ، فإذا جلس إلى أصحابه فى المحكمة أو فى القطار أخرج هذه الخرائط من محفظته أو من جيبه ، وجعل يشرح لمن معه سير الوقائع ، وكأنه رئيس أركان الحرب فى الجيش الألمانى ! أما وذلك اتجاه تفكيره ، فقد كان ميالاً للتطرف بطبعه ، لم يغير من تطرفه أنه كان وزيراً مسئولاً مع سعد زغلول فى الوزارة الدستورية الأولى . ترى ، ماذا عساه يصنع ، وهذه سجيته ، إذا حدث بين مصر وإنجلترا خلاف على أمر من الأمور ؟ أيعالجه بالهوادة

والمرونة السياسية ، إذا رأى فى معالجته على هذا النحو سبيل نجاحه ؟ أم يتشبث برأيه حتى لا تظن جمهرة الناس أنه ضعف أو لان أو تهاون حرصاً على مركزه ، وتشبثاً به أكثر من تشبثه بما عرف من تطرفه فى آرائه ؟

لم تمض أسابيع ، بعد رياسة النحاس باشا الوزارة ، حتى واجهته تجربة كانت امتحاناً لسياسته . ذلك أن وزارة يحيى باشا إبراهيم ، التى أصدرت الدستور وقانون التضمينات ، كانت قد أصدرت قانوناً ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات على نحو يجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية ؛ تسمح بها إن شاءت ، وتمنعها باسم الأمن والنظام إن شاءت . وكان الإنجليز يحرصون على بقاء هذا القانون ويرون فيه ضماناً لحماية الأجانب . وحماية الأجانب من تحفظاتهم فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وكان سعد باشا ، قبل توليه الوزارة الدستورية الأولى ، قد طعن على هذا القانون أشد الطعن ، ورأى فيه حداً من حرية الشعب فى إظهار شعوره بطريقة سلمية ، واستمر يطعن عليه ويراه دليلاً على ميول رجعية تحكمت فى الوزارة التى أصدرته . وكان هذا القانون من القوانين الواجبة العرض على البرلمان أول اجتماعه . وكان النواب والشيوخ الوفديون يرون وجوب إلغائه ، أو تعديله على الأقل تعديلاً يكفل حرية الاجتماع على أوسع صورة . وتحدث النواب بهذا ، إبان رياسة سعد باشا للوزارة ، وأصدروا فيه قراراً . فلما حل المجلس الأول ، ثم حل المجلس الثانى يوم انتخابه ، ثم قامت وزارة زيور باشا — لم يفكر أحد فى إلغاء القانون أو تعديله لأن الهيئة التشريعية لم تكن قائمة . فلما اجتمع برلمان الائتلاف ، وانتخب سعد باشا لرياسة مجلس النواب ، بقى هذا القانون لم يحركه أحد . ولما تولى النحاس باشا رياسة الوزارة ، بدأت لجنة الشيوخ المختصة تنظر القانون تمهيداً لعرضه على المجلس . وكان التيار الجارف فيها ميالاً لإلغائه . هنالك تدخل الإنجليز باسم حماية الأجانب ، واحتجوا على إلغاء القانون ، وأصروا على أن يبقى أو أن يعدل تعديلاً يكفل حماية الأجانب على وجه يتمكنون معه من الاضطلاع بمسئولياتهم ، كما يقولون ، قبل الدول التى ينتمى هؤلاء الأجانب إليها ، ويجب دولياً أن يتمتعوا بحمايتها .

وأبلغ الإنجليز رأيهم هذا إلى النحاس باشا بلسان مستر كيون بويد مدير الإدارة الأجنبية فى وزارة الداخلية المصرية . وكانت هذه الإدارة قد أنشئت ، بعد إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، تحقيقاً للتحفظ الخاص بحماية الأجانب . لكن النحاس باشا رأى أن يتجاهل تصريح ٢٨ فبراير ، وأن يتمسك بحق مصر الدستورى فى إصدار ما تريد من

تشريعات فى حدود سيادتها المطلقة . وأخذ يناقش مستركيون بويد على أساس هذا الرأى . أما محمد محمود باشا فكان رأيه ألا تتعرض مصر لأزمة بسبب هذا الموضوع . وما دام سعد باشا قد آثر ، حين رياسته مجلس النواب ، إبقاء القانون معروضاً على مجلس الشيوخ لا ينظره ولا يحركه ، فلتصنع وزارة النحاس باشا ما صنع سعد ، ولتترك القانون حيث هو بمجلس الشيوخ ، وبذلك تتفادى الأزمة . ولقد بدأ هذا الاختلاف فى وجهة النظر بين النحاس باشا ومحمد محمود باشا بعد أسابيع معدودة من تأليف الوزارة ، وأيقن كثيرون ، من المتتبعين مجرى الأمور عن كثب ، أن الاختلاف قد يؤدى إلى نتائج بعيدة الأثر فى حياة البلاد السياسية .

ولما يئس محمد باشا من إقناع النحاس باشا بوجهة نظره لزم منزله ، وامتنع عن مزاولة أى عمل من أعمال الوزارة ، وتحدث الناس بأنه قدم استقالته أو أوشك أن يقدمها ، وبدءوا يتكهنون من يكون رئيس الوزارة المقبلة ، لم يثنهم عن ذلك أن وزارة النحاس باشا لم تكن قد سلخت فى الحكم أربعة أشهر .

وكان الظن الغالب أن يعهد جلالة الملك فؤاد إلى إسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة الجديدة . فقد نشرت الصحف أن معاليه قد حجز تذاكره للسفر إلى أوربا ، وأنه ألغى هذه التذاكر استجابة لرغبة جلالة الملك . وكنت حينئذ ملتزماً دارى لصدع أصاب ساقى من حادث سيارة صدمتنى فرغبتُ إلى أحد أصدقائى فى أن يرجو صدقى باشا إذا استطاع أن يمر بى . وزارنى الرجل ، وتحدثنا فيما عسى أن يكون متى ألف الوزارة ، وفى الخطة التى اتبعها النحاس باشا وطريقة معالجتها تفادياً لأزمة أشد من أزمة الجيش عنفاً .

وتوالت الأيام ، وبدأ بعض الوزراء يلزمون منازلهم ويصنعون صنيع محمد باشا محمود . وسرنى ما حدث من ذلك لأنه دل على أننا لم نكن مخطئين حين رأينا ألا يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة ، وأن تضطلع الأغلبية البرلمانية بمسئولية الحكم ما دام رئيسها هو الذى يرأس الوزارة ؛ وحين أيدنا رأينا هذا فى اجتماع الحزب . وأقمنا ننتظر ما الله فاعل بالنحاس باشا ووزارته ، موقنين بأن أيام هذا الحكم أصبحت معدودة .

واتجهنا فى « السياسة » نؤيد موقف محمد محمود باشا والذين معه ، واثقين من أن النحاس باشا لن يتمكن من إكمال وزارته بوزراء وفديين يحلون محل هؤلاء الدستوريين المستقيلين . وزادنى يقيناً أن استقال كذلك أحمد محمد خشبة باشا الوزير الوفدى متضامناً مع الأحرار الدستوريين . وقيل يومئذ إن وفديين آخرين ، منهم على باشا الشمسى ، سيتركون

الوزارة . بذلك غام الجو السياسى بسحب كثيفة لم يكن بد من تبديدها .

ولعل استقالة النحاس باشا كانت خير وسيلة لهذا التبديد . لكنه لم يستقل . وإننا لفى الصباح من يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ ، إذ علمنا أن جلالة الملك أقال الوزارة لأن « الائتلاف أصيب بصدع شديد » . وبعد الظهر من ذلك اليوم علمت وأنا فى فراشى أن الأحرار الدستوريين عقدوا اجتماعاً بدار عبد الرازق ، وأن محمد محمود باشا أبلغهم أن جلالة الملك عهد إليه بتأليف الوزارة ، وأن صدقى باشا رحب بمحمد باشا وبتأليفه الوزارة ، وأن الدكتور حافظ عفيفى الذى كان موجوداً بلندن فى ذلك الوقت ، دعى للاشتراك فى الوزارة ، فأجاب محمد باشا بقبول هذا الاشتراك . ومع دهشتى لهذا التطور ولموقف صدقى باشا ، سرنى التضامن الذى جمع فريق الحزب ، وجعلت أفكر فيما عسى أن يكون برنامج الوزارة الجديدة التى تألفت من عناصر أكثرها من المستقلين عن الأحزاب ، واشترك فيها أحمد خشبة باشا وكان إلى يومئذ وفدياً ، كما جمعت رجالا ذوى مكانة فى مقدمتهم لطفى باشا السيد ، وقد تولى وزارة المعارف .

كيف تستقبل الأمة هذه الوزارة ؟ وماذا يكون موقفها من البرلمان وموقف البرلمان منها ؟ وماذا أعد الوفد لمناوأتها ؟ وكيف تراها تصور سياستها ؟ ذلك كله متروك للأيام القريبة تصوره وفقاً لظروف هذا الوضع الدقيق .

أما أنا فقد أشار على طبيبى بضرورة السفر للاستشفاء من الصدمة التى أصابتنى ، ونصح لى أن أجعل استشفائى فى « باد جشتين » من أعمال النمسا . وكنت قد تهيأت للسفر وأعددت له ؛ لأننى كنت فى حاجة إليه أشد الحاجة .